

تعليمات رقم (١٠) لسنة ١٩٧٨

صادرة بمقتضى المادة (١١٦) من قانون التربية والتعليم

تسمى هذه التعليمات تعليمات الدوام والامتحانات والمعدل في المعهد الفني الهندسي (البولتكنيك) ويعمل بها في السنة الدراسية ١٩٧٨/٧٩.

اولاً: المادة ١ - يبدأ الفصل الدراسي الاول صباح يوم الاحد ١٠/١/١٩٧٨.

المادة ٢ - تبدأ امتحانات الفصل الدراسي الاول صباح يوم الاثنين ٩/٢/١٩٧٩، وتنتهي مساء يوم الثلاثاء ١٠/٢/١٩٧٩.

المادة ٣ - تبدأ اجازة نصف السنة صباح يوم الاربعاء ١٠/٣/١٩٧٩.

المادة ٤ - يبدأ الفصل الدراسي الثاني صباح يوم الاحد ١١/٣/١٩٧٩.

المادة ٥ - تبدأ امتحانات الفصل الدراسي الثاني صباح يوم الاربعاء ١٠/٤/١٩٧٩، وتنتهي مساء يوم الثلاثاء ١١/٤/١٩٧٩.

المادة ٦ - تبدأ اجازة الفصل الدراسي الثاني صباح يوم الاربعاء ١١/٤/١٩٧٩، وتنتهي مساء يوم الخميس ١٢/٤/١٩٧٩.

المادة ٧ - يبدأ الفصل الدراسي الصيفي صباح يوم السبت ١٦/٤/١٩٧٩.

المادة ٨ - تبدأ امتحانات الفصل الدراسي الصيفي صباح يوم الاحد ١٢/٤/١٩٧٩، وتنتهي مساء يوم الاربعاء ١٥/٤/١٩٧٩.

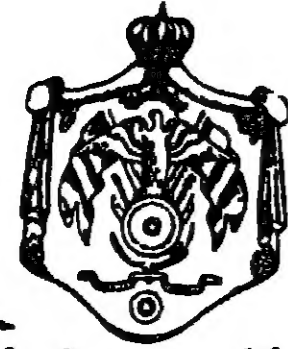
المادة ٩ - تبدأ الاجازة الصيفية صباح يوم الخميس ١٦/٤/١٩٧٩.

المادة ١٠ - تداوم الهيئات التدريسية للعام الدراسي القادم ١٩٨٠/٧٩ صباح يوم السبت ٢٢/٤/١٩٧٩.

المادة ١١ - يبدأ الفصل الدراسي الاول للعام الدراسي القادم ١٩٨٠/٧٩ صباح يوم الاثنين ١٠/٥/١٩٧٩.

ثانياً: يعطل المعهد في الاعياد الدينية والقومية التالية :-

- ٠١ عيد ميلاد جلالة الملك الحسين المعظم (١١/١٤)
- ٠٢ عيد رأس السنة الهجرية (١ محرم)
- ٠٣ عيد المولد النبوي الشريف (١٢ ربيع الاول)
- ٠٤ عيد العمال (٥/١)
- ٠٥ عيد استقلال المملكة ويوم الجيش (٥/٢٥)
- ٠٦ عيد الاسراء والمعراج الشريفين (٢٧ رجب)
- ٠٧ عيد النهضة العربية (٩ شعبان)
- ٠٨ عيد جلوس جلالة الملك الحسين المعظم (٨/١١)
- ٠٩ عيد الفطر السعيد ولادة ٥ ايام (من صباح ٢٩ رمضان)
- ١٠ يعطل الموظفون والطلبة المسيحيون (يوماً واحداً) في كل من اعيادهم التالية :-
- ٠١ رأس السنة الميلادية.
- ٠٢ احد الشعانين.
- ٠٣ احد واثنين عيد الفصح.
- ٠٤ اول وثاني ايام عيد الميلاد.



الجمهورية العربية السورية

للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاربعاء ٢٥ صفر سنة ١٣٩٩ هـ . الموافق ٢٤ كانون ثاني سنة ١٩٧٩ م . العدد ٢٨٣٧

الفهرس

صفحة

١٢٨

١٣٦

١٤٤

اتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة هونغ كونغ الشعبية
اتفاق بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية الشعبية الاشتراكية
اتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة بولندا الشعبية

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٥٥٨) تاريخ ١٩٧٨/٤/٩ المتضمن الموافقة على اتفاقية النقل والتراخيص بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية هنغاريا الشعبية شكلها التالي :

اتفاقية

بين
حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
وحكومة جمهورية هنغاريا الشعبية
بخصوص النقل الدولي للركاب والبضائع على الطرق

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية هنغاريا الشعبية والشار اليها فيما يلي بالطرفين المتعاقدين رغبة منهما في تسهيل نقل الركاب والبضائع على الطرق بين بلديهما وعبر اراضيهما بطريق الترانزيت فقد اتفقا على ما يلي

الفصل الاول التعريف

مادة ١ -

لاغراض هذه الاتفاقية :

أ - ان تعبير ناقل يعني اي شخص ذو شخصية طبيعية كانت او قانونية في اي من المملكة الاردنية الهاشمية او جمهورية هنغاريا الشعبية والمصرح له بموجب القوانين والانظمة الوطنية في اي منهما القيام بعمليات النقل الدولي على الطرق للركاب او البضائع مقابل اجره او مكافأة على حسابه الخاص واية اشارة الى ناقل من اي طرف سوف تفسر وفقاً لذلك .

ب - ان تعبير « مركبة ركاب » يعني اي مركبة تسير آلياً على الطرق وتكون :

١ - مصنوعة او مجهزة للاستعمال وتستخدم على الطرق لنقل الركاب وتحوي اكثر من ثمانية مقاعد بالاضافة الى مقعد السائق .

٢ - مسجلة ومرخصة لنقل الركاب في اراضي احد الطرفين المتعاقدين :

ج - ان تعبير مركبة بضائع يعني اي مركبة تسير آلياً على الطرق وتكون :

١ - مصنوعة او مجهزة للاستعمال وتستخدم على الطرق لنقل البضائع ؛

٢ - مسجلة ومرخصة لنقل البضائع في اراضي احد الطرفين المتعاقدين :

واية مقطورة او شبه مقطورة تتوفر فيها الشرطان (١) و(٢) من هذه الفقرة والتي تشغل من قبل ناقل من احد الطرفين المتعاقدين بشرط انه اذا كانت المقطورة او شبه المقطورة والمركبة التي تجرها انتاهما تستوفيان الشروط المذكورة في هذه الفقرة فتعتبر المجموعة مركبة واحدة .

د - ان تعبير السلطة المختصة سيرف في بروتوكول يوقع في نفس الوقت مع الاتفاقية .

الفصل الثاني نقل الركاب

مادة ٢ -

ان كافة عمليات نقل الركاب منابل اجر او مكافأة بواسطة سيارات الركاب المسجلة لدى اي طرف من الطرفين المتعاقدين بين ، من وإلى ، وعبر البلدين باستثناء تلك العمليات المحددة في المادة ٤ - تخضع الى نظام الترخيص في هذه الاتفاقية .

مادة ٣ -

١ - خدمات الخطوط المنتظمة بين البلدين او عبر اراضي اي منهما يتم الموافقة عليها بصورة مشتركة من قبل السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين .

خدمات الخطوط المنتظمة تعني خدمات نقل الركاب في اوقات محددة وضمن مسار محدد بحيث يكون باه كان الركاب الصعود والتزول في مواقف محددة مسبقاً .

٢ - تقرم كل سلطة مختصة باصدار التصاريح للجزء المحدد من الرحلة الذي سير في اراضيها .

٣ - تحدد السلطات المختصة بصورة مشتركة شروط اصدار التصاريح مثل تحديد المدة وتوقيت حركة النقل بوضع جدول زمني وتحديد الاجور التي سيتم استيفاؤها واية تفاصيل ضرورية من اجل تأمين كفاءة وسهولة تشغيل الخدمات منتظمة .

٤ - يرسل طلب الحصول على التصاريح الى السلطة المختصة في البلد المسجل فيه المركبة ؛

٥ - في حالة الموافقة على اصدار التصريح المشار اليه في الفقرة (٤) اعلاه ، يتم اعلام السلطة المختصة في الطرف المتعاقد الاخر بذلك ويتم ارسال الطلب الى تلك السلطة المختصة من اجل الموافقة عليه مرفق بوثائق تحتوي على جميع التفاصيل الضرورية . (الجدول الزمني المقترح ، الاجور ، الطريق المنوي سلوكها ، الوقت الذي سيتم فيه مباشرة العمل بالخط ومدة خدمة الخط) .
ويحق للسلطات المختصة ان تطلب اية تفاصيل اخرى حسب ما تراه مناسباً ، ويتم البث في هذه الطلبات خلال مدة لا تزيد عن اربعة اشهر من تاريخ ارسالها .

مادة ٤ -

١ - لا تكون عمليات نقل السياح العرضية خاضعة للترخيص وتعتبر عملية النقل عرضية عندما ينقل نفس الاشخاص في نفس مركبة الركاب في اي مما يلي :

أ - في رحلة دائرية تبتدي وتنتهي في البلد المسجلة فيها المركبة .

ب - في رحلة تبدأ في البلد المسجلة فيها مركبة الركاب وتنتهي في اراضي الطرف المتعاقد الاخر ، شريطة ان تعود المركبة الى بلد التسجيل فارغة باستثناء الحالات التي يسمح بها بغير ذلك .

ج - في عملية عبور - ترازيت - ذات طبيعة عرضية .

٢ - يجب ان تبين اسماء وجنسية الركاب في كشف يبرز عند الطلب من قبل الجهات المختصة لاي من طرفي التعاقد .

هذه الاتفاقية

مادة ٥ -

- ١ - لا يسمح لمركبات الركاب المسجلة في بلد أي من طرفي التعاقد أن تقوم بتحميل الركاب من أي نقطة في أراضي الطرف المتعاقد الآخر بقصد تنزيلهم في أي نقطة أخرى من تلك الأراضي .
- ٢ - بغض النظر عن بنود فقرة (١) أعلاه يمكن القيام بالنقل الداخلي بشرط الحصول على إذن مسبق وفي ظل حالات خاصة من السلطة المختصة للبلد الذي ستم فيه هذه الخدمة .

مادة ٦ -

أن أي خدمة أخرى لم تغطها المادتان السابقتان ٣ و ٤ تكون خاضعة للتخصيص الذي يتم بناء على طلب الناقل من أحد طرفي التعاقد ، ويقدم هذا الطلب مباشرة إلى السلطة المختصة للطرف المتعاقد الآخر .

الفصل الثالث

نقل البضائع

مادة ٧ -

- جميع عمليات النقل الدولية التي تتم بواسطة مركبات البضائع المملوكة أو التي يتم تشغيلها من قبل ناقل من أي من طرفي التعاقد ، باستثناء تلك المحددة في المادة (٨) ، تكون خاضعة لنظام الترخيص في الحالات التالية : -
- أ - بين أي نقطة في أراضي أحد طرفي التعاقد وأي نقطة في أراضي الطرف المتعاقد الآخر :
 - ب - عبر أراضي الطرف المتعاقد الآخر بطريق الترانزيت .
 - ج - بين أراضي الطرف المتعاقد الآخر وأراضي بلد ثالث ، شريطة أن تمر المركبة خلال رحلتها بطريق الترانزيت عبر أراضي البلد المسجلة فيه المركبة .

مادة ٨ -

- لا يلزم تصريح في حالة نقل مايلي : -
- أ - البضائع والمعدات المرسلة للمعارض التجارية .
 - ب - الديكورات والاكسسوار للمسارح .
 - ج - الآلات الموسيقية والمعدات الخاصة لتسجيل بواسطة الراديو أو التلفزيون أو لتصوير الأفلام السينمائية .
 - د - احصنة السباق والمركبات والادوات الرياضية الأخرى المخصصة للمسابقات الرياضية .
 - هـ - المركبات المطلوبة .
 - و - الممتلكات الشخصية عند الرحيل .
 - ز - نقل الموتى .

مادة ٩ -

- ١ - يتم إصدار تصريح منفصل لكل رحلة ولكل مركبة / أو مجموعة مركبات ، ويكون نفس التصريح صالح لرحلة العودة .
- ٢ - يستعمل التصريح من قبل الناقل الذي يتم إصدار التصريح له فقط ولا يحق تحويله لأي ناقل آخر .

مادة ١٠ -

- ١ - تمنح التصاريح من قبل السلطة المختصة للبلد المسجلة فيها المركبة بالنيابة عن السلطة المختصة للطرف المتعاقد الآخر وذلك ضمن الكوتا التي تحددها اللجنة المشتركة سنوياً :
- ٢ - تقوم كل من السلطتين المختصتين بتزويد السلطة المختصة الأخرى بعدد كاف من تصاريح النقل تمثيلاً مع هذه الاتفاقية .
- ٣ - تقوم السلطتان المختصتان بوضع نموذج التصريح بصورة مشتركة .

مادة ١١ -

لا يوجد في هذه الاتفاقية ما يلزم بالسماح لأي ناقل مرخص في أراضي أحد طرفي التعاقد بأن يحمل أية بضاعة من مكان ما من أراضي الطرف المتعاقد الآخر بقصد تنزيلها أو تسليمها في أي مكان آخر من تلك الأراضي .

الفصل الرابع

احكام عامة

مادة ١٢ -

- على سائقي المركبات الذين يقومون بعمليات النقل الدولي بموجب شروط هذه الاتفاقية أن يكون بحوزتهم الوثائق التالية : -
- أ - رخصة سوق تخوله قيادة نفس الفئة أو النوع للمركبة التي يقودها ويجب أن تكون تلك الرخصة مطابقة لاحكام القوانين والانظمة المرعية في البلد المسجلة فيه المركبة ، أو رخصة سوق دولية .
 - ب - رخصة سارية المفعول للمركبة .
 - ج - جواز سفر ساري المفعول عليه سمات الدخول اللازمة :
 - د - وعلى الأقل بوليصة تأمين ضد الطرف الثالث تغطي أراضي البلدين المتعاقدين .

مادة ١٣ -

تصدر الجهات المناسبة في كل من الطرفين المتعاقدين سمات دخول سارية المفعول لمدة ستة شهور وللمسلة سفرات لكل من سائقي المركبات ومساعدتهم الذين يقومون بعملية النقل الدولي للركاب أو البضائع بموجب احكام هذه الاتفاقية وبموجب الانظمة والقوانين الخاصة المعمول بها محلياً .

مادة ١٤ -

أن المواصفات الفنية للمركبات التي تعمل في النقل الدولي للركاب أو البضائع يتم تحديدها حسب الانظمة والقوانين المرعية في البلد الذي سجلت فيه المركبة .

مادة ١٥ -

- ١ - على جميع المركبات التي تقوم بأعمال النقل الدولي أن تكون مصحوبة بوثائق ادخال جمركي مؤقت (Carnet de Passage) أو تريب تيك (Triptique) صادر عن السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين حسب ما تنص عليه قوانين وانظمة الجمارك الدولية ذات العلاقة :
- ٢ - تطبق احكام القوانين الوطنية الخاصة بالطرف المتعاقد ذي العلاقة في حالة عدم وجود الوثائق الجمركية الدولية المحددة في الفقرة (١) أعلاه :

- ٣ - اذا كانت عملية النقل الدولي مغطاة بوثيقة تير (Tir) فتطبق الانظمة المخصوص عليها في ميثاق تير .
٤ - اذا كانت عملية النقل الدولي للبضائع غير مغطاة بدفتر فتطبق احكام القوانين الداخلية للطرف المتعاقد المختص :

مادة ١٦-

- ١ - ان الرسوم التي تفرض على المركبات المسجلة في اراضي احد الطرفين المتعاقدين والتي يسمح لها مؤقتاً بالدخول الى اراضي الطرف المتعاقد الاخر بقصد القيام بعمليات النقل البري بموجب هذه الاتفاقية تخضع لاحكام الانظمة والقوانين الداخلية لكل من الطرفين المتعاقدين ، وان اية اعمالات محتملة من الرسوم والضرائب تتم على اساس المنفعة المتبادلة .
٢ - ان الاعفاءات المحتملة المشار اليها في فقرة (١) من هذه المادة تمنح في اراضي كل من الطرفين المتعاقدين شريطة ان تستوفي الشروط المبينة في قوانين الجمارك المعمول بها في تلك الاراضي والخاصة بالادخال المؤقت لمثل تلك المركبات بدون دفع رسوم الاستيراد او ضرائب استيراد .
٣ - لا تسري الاعفاءات المحتملة المشار اليها في فقرة (١) من هذه المادة على الضرائب والرسوم لغايات صيانة الطرق وعلى الضرائب والرسوم المشمولة في اسعار الوقود وكذلك على الرسوم (Tolls) المفروضة على استعمال بعض الطرق والجسور والاتفاقيات والمعدات .
٤ - ان الاعفاءات المحتملة المشار اليها في فقرة (١) من هذه المادة لا تسري على الضرائب والرسوم التي تفرض على مركبات البضائع التي تتجاوز الحد الاعلى المسموح به للحمولة او / الوزن المحوري بموجب انظمة وقوانين الطرف المتعاقد الاخر .
٥ - يعني الرقود الموجود في خزانات الوقود الاعتيادية للمركبة من الضرائب والرسوم الجمركية .
٦ - يسمح لطاغم المركبة - السائق ومساعديه - ان يستوردوا (استيراد مؤقت) اغراضهم الشخصية وادوات التسلية التي توجد عادة في المركبة دون دفع الرسوم الجمركية ودون الحاجة للحصول على رخصة استيراد مسبقة .
٧ - ان قطع الغيار المستوردة لغايات تصليح الشاحنة - المستوردة مؤقتاً - يسمح بأدخالها بصفة الادخال المؤقت دون دفع اية ضرائب او رسوم جمركية ولا يطبق عليها اي منع او قيود على الاستيراد وذلك بموجب انظمة الجمارك المحلية .
هذا ويجب ان يعاد تصدير القطع المستبدلة او ان يتم اتلافها بأشراف السلطات الجمركية .

مادة ١٧-

باستثناء ما اشترط عليه في هذه الاتفاقية او الاتفاقيات الاخرى المعقودة ، بين الطرفين المتعاقدين ، فيترتب على الناقلين ، السائقين ومساعديهم ومركبات البضائع العائدين لاحد طرفي التعاقد عند وجودهم في اراضي الطرف المتعاقد الاخر ، التقيد بالانظمة والقوانين المطبقة في هذا البلد .

مادة ١٨-

- ١ - اذا كان الناقل او السائق او اي من مساعديه من احد طرفي التعاقد موجوداً في اراضي الطرف المتعاقد الاخر وقام بارتكاب مخالفة لاي من بنود هذه الاتفاقية فيحق للسلطة المختصة في الطرف المتعاقد الذي حدثت فيه المخالفة ان يجبر الطرف الاخر بطرود هذه المخالفة وذلك بدون تحيز لاية عقوبات مطبقة في اراضية .

- ٢ - في حالة حصول اية مخالفة مشار اليها في الفقرة (١) من هذه المادة ، يحق للسلطة المختصة للطرف المتعاقد الذي حصلت المخالفة في اراضيه ان يطلب من السلطة المختصة في الطرف المتعاقد الاخر ان :
أ - يصدر انذاراً الى الناقل ذي العلاقة بأن اية مخالفة لاحقه قد تؤدي الى منع دخول المركبات التي يمتلكها او يقوم بتشغيلها الى اراضي الطرف المتعاقد الذي حصلت فيه المخالفة ويسري هذا المنع لاية مدة تحددها السلطات المختصة . او
ب - ابلاغ الناقل بأن دخول مركباته الى اراضي الطرف المتعاقد الاخر قد منع منعاً مؤقتاً او دائماً .
٣ - على السلطة المختصة التي تتلقى مثل ذلك الطلب المتعاقد الاخر ان تنفذه وان تقوم بأسرع وقت ممكن بأعلام السلطة المختصة للطرف الاخر بالاجراءات التي اتخذتها .

مادة ١٩ -

في حالة وقوع حوادث اصطدام او حوادث اخرى فعلت السلطة المختصة في البلد الذي وقع فيه الحادث ان ترسل الى صاحب المركبة ، بناء على طلبه ، او الى السلطة المختصة للطرف المتعاقد الاخر كل وثائق ونتائج التحقيقات القضائية وجميع البيانات التي توضح طبيعة الحادث .

مادة ٢٠-

- ١ - يتم حل وتسوية اية مشاكل تنجم عن تطبيق هذه الاتفاقية بصورة مشتركة من قبل السلطة المختصة في البلدين
٢ - اما القضايا او المشاكل التي تبقى دون حل فيتم تسويتها عبر الطرق الدبلوماسية .

مادة ٢١-

- ١ - تؤلف لجنة مشتركة من ممثلين عن الطرفين المتعاقدين من اجل متابعة التطبيق الصحيح لهذه الاتفاقية ومعالجة اية صعوبات قد تعترض طريق تطبيقها وتجتمع هذه اللجنة بناء على طلب من السلطة المختصة في اي من الطرفين المتعاقدين .
٢ - تعقد اجتماعات هذه اللجنة سنوياً وبالتناوب في كل من الاردن وهنغاريا .
٣ - تخضع قرارات اللجنة الى موافقة ومصادقة السلطات المختصة في كل من البلدين المتعاقدين .

مادة ٢٢-

- ١ - تخضع هذه الاتفاقية لموافقة حكومي الطرفين المتعاقدين ، وتصبح سارية المفعول منذ اليوم الذي يتم فيه تبادل الوثائق الخاصة بتصديق هذه الاتفاقية بين الطرفين المتعاقدين .
٢ - تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة سنة واحدة من تاريخ وضعها موضع التنفيذ . ويستمر سريان مفعولها بعد ذلك الا اذا تم الغاؤها من قبل اي من الطرفين المتعاقدين ويتم ذلك بعد ثلاثة اشهر من تاريخ ارسال اشعار خطي الى الطرف المتعاقد الاخر ، وشهادة على ذلك وقعت هذه الاتفاقية من قبل الموقعين ادناه والمفوضين رسمياً حسب الاصول من حكومتهم : -
حررت في مدينة بودابست يوم الاربعاء الموافق ٢٤ شهر أيار لعام ١٩٧٨ ، وذلك باللغات العربية والهنغارية والانجليزية وكل نص منها يعتبر اصلي ومعتمد بالتساوي وفي حالة حصول اي خلاف فيعتمد النص باللغة الانجليزية كمرجع .

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

عن حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية

هكذا عند العمل

بروتوكول

تم توقيع هذا البروتوكول بمناسبة توقيع الاتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية هنغاريا الشعبية بخصوص النقل الدولي للركاب والبضائع على الطرق .

- ١ - الاتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية هنغاريا الشعبية بخصوص النقل الدولي للركاب والبضائع على الطرق ، وقعت من قبل الطرفين المتعاقدين في بودابست بتاريخ ٢٤ ايار عام ١٩٧٨ .
- ٢ - اتفق وفدا الطرفين المتعاقدين على تطبيق مواد خاصة من الاتفاقية المذكورة حسب ما موضح في البنود التالية من البروتوكول الحالي .
- ٣ - بالنسبة للمادة (١)

تسمى السلطات المختصة كما يلي :

في المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة النقل

ص . ب (٩٢٩)

عمان - الاردن

Ministry of Transport

P. O. Box 929

Amman-Jordan.

في جمهورية هنغاريا الشعبية

أ - وزارة المواصلات والبريد

١٤٠٠ بودابست

1400 Budapest

Dop U . 75 - 81

ب - وزارة المالية / بخصوص المادتين (١٥ ، ١٦) فقط .

١٣٦٩ بودابست .

1369 Budapest

Jozef Nador ter 2 - 4

جوزيف نادور تير ٢-٤

٤ - بالنسبة للمادة ١٦/٤

تبادل الوفدان المعلومات الخاصة بالانظمة المتعلقة بالحد الاقصى لحمولات ومقاييس المركبات في بلديهما .

٥ - بالنسبة للمادة (١٠)

أ - اتفق الجانبان على نماذج التصاريح المرفقة عينة منها مع هذا البروتوكول تصدر التصاريح بنسختين احدهما باللغة الانجليزية والاخرى بلغة البلد الذي يسري مفعولها في اراضيه .

ب - اتفق الوفدان على ان التصاريح (الكوئان) الخاصة بالسنة الاولى من تطبيق هذه الاتفاقية سيكون عددها مائة من التصاريح المتبادلة لكل طرف .

جرر في بودابست بتاريخ ٢٤ ايار ١٩٧٨ على نسختين أصليتين كلاهما باللغات العربية والمغاربية والانجليزية وكل نص منها يعتبر اصلي ومعتمدا بالتساوي واذا حدث اي خلاف يعتمد النص باللغة الانجليزية كمرجع .

عن الوفد الهنغاري

عن الوفد الاردني

اسم السلطة المختصة المصدرة للتصريح /

الدولة التي يكون التصريح ساري المفعول في اراضيها :

الاشارة للميزة للدولة /

رقم تصريح الرحلة

عدد الرحلات المصرح بها

تصريح بالنقل الدولي للبضائع على الطرق

بين و او بالمرور عبر

١ - الى (اسم او الاسم التجاري للنقل والعنوان الكامل)

بواسطة مركبة واحدة او قاطرة تجر مقطورة او اكثر .

٢ - مدة التصريح من الى

٣ - القيود والتحديدات ان وجدت :

٤ - اية معلومات اضافية ، اذا طلبت :

١ - ٤

٢ - ٤

٣ - ٤

صدر في بتاريخ

٥ - توقيع وختم السلطة المصدرة للتصريح .

شروط عامة :

يجب حمل هذا التصريح في المركبة كما ويجب ابرازه لاي مسؤول تفتيش مختص عند الطلب .
هذا التصريح هو صالح لغايات النقل الدولي للبضائع وليس لغايات النقل المحلي ان هذا التصريح غير قابل للتحويل .
يجب على الناقل لبي وجوده في اراضي (الدولة) ان يتقيد بالقوانين والانظمة والتعليمات الادارية لهذه الدولة وخاصة المتعلقة بالنقل والسير .

يجب وضع الاسماء والعناوين بشكل يسمح بقراءتها بوضوح لدى طي التصريح ووضعه في المغلف ذي الشباك
يجب طباعة هذا النموذج على ورق ابيض بالقياسات التالية : -

٢٩٧×٢٠٠ سم (A4) او ٢١٠×١٤٨ (A5)

ختم مكب الجمرتك عند اللزوم ، واية مشروحات اخرى ..

عدد الرحلات التي تمت .

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٥٠٩٤ تاريخ ١٩٧٨/١١/٢٦ المتضمن الموافقة على الاتفاق ومذكرة التفاهم اللذين تم توقيعهما بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية الليبية الاشتراكية لتنظيم الخطوط الجوية المنتظمة بين اقليميهما وفيما ورأيهما بشكليهما التالي :-

اتفاق

بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

و

الجمهورية العربية الليبية الشعبية

الاشتراكية

لتنظيم الخطوط الجوية المنتظمة بين

اقليميهما وفيما ورأيهما

بما ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية اطراف في معاهدة الطيران المدني الدولي ، والتي فتحت للتوقيع عليها بشيكاغو في اليوم السابع من ديسمبر ١٩٤٤ . وتأكيذاً لفتحهما في تقديم الطيران المدني الدولي يكون متمسكهما القوي بأحكام المعاهدة المذكورة ، ورغبة منهما في ابرام اتفاق بغرض تسير خطوط جوية بين اقليميهما وفيما ورأيهما . فقد اتفقتا على ما يلي :-

المادة الاولى

١ - فيما يتعلق بتطبيق هذا الاتفاق مالم يقتض سياق النص خلاف ذلك :

- أ - يقصد بعبارة المعاهدة معاهدة الطيران المدني الدولي المفتوحة للتوقيع عليها في شيكاغو في اليوم السابع من ديسمبر سنة ١٩٤٤ وتتضمن اي ملحق معتمد وفقاً للمادة (٩٠) من تلك المعاهدة واي تعديل للملاحق او المعاهدة وفقاً للمادتين ٩٠ ، ٩٤ منها اذا ما اصبحت هذه الملاحق والتعديلات نافذة المفعول او تم التصديق عليها من قبل الطرفين المتعاقدين .
- ب - يقصد بعبارة « سلطات الطيران » بالنسبة لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية مديرية الطيران المدني / وزارة النقل او اي شخص او هيئة يعهد اليها القيام بممارسة المهام الحالية لهذه المديرية او اية مهام مماثلة . وبالنسبة للجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية رئيس مصلحة الطيران المدني بأمانة المواصلات او اي شخص او هيئة يعهد اليها القيام بالمهام الحالية لرئيس مصلحة الطيران المدني بأمانة المواصلات او بمهام مماثلة .
- ج - يقصد بعبارة « المؤسسة المعنية » مؤسسة النقل الجوي التي يعينها احد الطرفين المتعاقدين باخطار كتابي الى الطرف المتعاقد الاخر . وفقاً للمادة الثالثة من هذا الاتفاق .
- د - يكون للعبارة « اقليم » ، « خط جوي » ، « خط جوي دولي » ، « مؤسسة نقل جوي » ، « الميوط » لاغراض غير تجارية « المعاني المحددة لها في المادتين (٢) و (٩٦) من المعاهدة .

- هـ - يقصد بعبارة « الحمولة » بالنسبة لطائرة معينة الحمولة التي تعرضها الطائرة بأجر والتي تقدمها على طريق محدد او على جزء من هذا الطريق .
- و - يقصد بعبارة « الحمولة » بالنسبة لخط جوي متفق عليه كمية الحمولة بالطائرة المستعملة على هذا الخط مضروبة في عدد مرات تشغيل مثل هذه الطائرة ، وذلك في مدة معينة وعلى طريق محدد او جزء منه .
- ٢ - ويعتبر الملحق المرفق بهذا الاتفاق جزءاً لا يتجزأ منه . وكل اشارة الى الاتفاق تعتبر كذلك اشارة الى الملحق ما لم ينص صراحة على خلاف ذلك .

المادة الثانية

- ١ - يمنع كل من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الاخر الحقوق المبينة في هذا الاتفاق بغرض تسير خطوط جوية منتظمة على الطرق المحددة في الملحق لهذا الاتفاق ، ويطلق على هذه الخطوط والطرق فيما بعد «الخطوط المتفق عليها» و « الطرق المحددة » على التوالي .
- ٢ - مع مراعاة احكام هذا الاتفاق ، يكون للمؤسسة المعنية من جانب كل من الطرفين المتعاقدين عند قيامها بتشغيل الخطوط المتفق عليها على الطرق المحددة الحقوق الآتية :-
 - أ - ان تعبر طائرلهما اقليم الطرف المتعاقد الاخر دون هبوط .
 - ب - ان تهبط في ذلك الاقليم لاغراض غير تجارية .
 - ج - ان تهبط في ذلك الاقليم في النقاط المعنية لذلك الطريق في الملحق لهذا الاتفاق ، وذلك بغرض انزال واخذ حركة نقل جوي دولي من ركاب وبضائع وبريد .
- ٣ - لا تخول الفقرة (٢) من هذه المادة للمؤسسة المعنية من قبل احد الطرفين المتعاقدين الحق في اخذ ركاب او بضائع او بريد من اقليم الطرف المتعاقد الاخر بمقابل اجر او مكافأة الى نقطة اخرى في نفس اقليم الطرف المتعاقد الاخر .

المادة الثالثة

- ١ - يمكن لاي من الطرفين المتعاقدين البدء في تشغيل الطرق المحددة في ملحق هذا الاتفاق كلها او جزء منها فوراً او في تاريخ لاحق وفقاً لرغبته بشرط مراعاة ما يلي :-
 - أ - ان يقوم الطرف المتعاقد بتعيين مؤسسة نقل جوي لتشغيل الخطوط المتفق عليها على الطرق المحددة واخطار الطرف الاخر بذلك كتابة .
 - ب - ان يمنح الطرف المتعاقد الاخر دون اي تأخير لا مبرر له رخص التشغيل المطلوبة للمؤسسة المعنية وفقاً لقوانينه ولوائحها وانظمتها .
- ٢ - يجوز ان تطلب سلطات الطيران لدى اي من الطرفين المتعاقدين من المؤسسة المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر ان تقدم لهذه السلطات ما يثبت انه يتوافر فيها الشروط المبينة في القوانين والانظمة التي تطبق عادة وبطريقة معقولة من قبل هذه السلطات على تشغيل الخطوط الجوية الدولية وفقاً لاحكام هذا الاتفاق .

المادة الرابعة

- ١ - لاي من الطرفين المتعاقدين الحق في عدم الموافقة على تعيين مؤسسة نقل جوي وكذلك الحق في وقف او الغا

ملحق الاتفاق

منح الحقوق المبينة في المادة الثانية من هذا الاتفاق او في فرض ما يراه ضرورياً من شروط يجب على المؤسسة المعنية اتباعها لتمتع بهذه الحقوق وذلك في اية حالة لا يقتنع فيها ذلك الطرف بأن جزءاً هاماً من ملكية هذه المؤسسة وادارتها الفعلية في يد الطرف المتعاقد الذي عينها او في يد رعاياه .

٢ - لاي من الطرفين المتعاقدين الحق في الغاء تصريح التشغيل او وقف تمتع اية مؤسسة نقل جوي من قبل الطرف الاخر بالحقوق المبينة في المادة الثالثة من هذا الاتفاق او فرض ما يراه ضرورياً من شروط يجب اتباعها لتمتع بهذه الحقوق وذلك في حالة تقصير تلك المؤسسة في اتباع القوانين والانظمة المعمول بها لدى الطرف المتعاقد الذي منح هذه الحقوق او في حالة عدم قيام المؤسسة بالتشغيل طبقاً للشروط المقررة في هذا الاتفاق بشرط الا يتخذ هذا الاجراء الا بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الاخر ما لم يكن الالغاء او الايقاف الفوري او فرض الشروط المشار اليها سابقاً ضرورياً لمنع الاستمرار في مخالفة القوانين واللوائح .

٣ - لا تتأثر حقوق الطرف المتعاقد الاخر في حالة اتخاذ اي اجراء طبقاً لهذه المادة .

المادة الخامسة

- ١ - يجب ان تتاح للمؤسسة المعنية من جانب كل من الطرفين المتعاقدين فرص عادلة ومتكافئة في تشغيلها للخطوط المتفق عليها على الطرق المحددة بين اقليميهما .
- ٢ - يجب على المؤسسة المعنية التابعة لاي من الطرفين المتعاقدين عند تشغيلها للخطوط المتفق عليها ان تأخذ في الاعتبار مصالح المؤسسة المعنية التابعة للطرف المتعاقد الاخر بحيث لا تؤثر بدون مبرر تأثيراً ضاراً بالخطوط الجوية التي يقوم الطرف الاخر بتشغيلها على نفس الطرق او اجزاء منها .

المادة السادسة

- ١ - يراعى في تشغيل الخطوط الجوية المتفق عليها بواسطة المؤسسات المعنية من جانب كل من الطرفين المتعاقدين ان تكون متناسبة مع حاجات الجمهور للنقل على الطرق المحددة . وان يكون هدفها الرئيسي توفير حمولة بمعامل معقول يتناسب مع الحاجات القائمة والتي يمكن توقعها بطريقة معقولة لنقل الركاب والبضائع والبريد بين اقليم الطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة وبلد المقصد النهائي للنقل .
- ٢ - تحدد القواعد التي تحكم نقل الركاب والبضائع والبريد سواء المأخوذة من او الذي يتم انزاله في نقاط على الطرق المحددة في اقليم دول غير الدولة التي عينت المؤسسة وفقاً للمبادئ العامة التي تقتضي بأن تكون الحمولة متناسبة في حدود المعقول مع :
 - أ - متطلبات الحركة الجوية من والى اقليم الطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة .
 - ب - متطلبات النقل في المنطقة التي تمر بها المؤسسة المعنية ، مع مراعاة الخطوط الجوية الاخرى التي تقوم بتشغيلها مؤسسات النقل الجوي التابعة للدول التي تشملها هذه المنطقة .
 - ج - احتياجات المؤسسات المعنية في عملياتها العابرة .
- ٣ - عند تشغيل الخطوط المتفق عليها يجب ان تحدد الحمولة التي تعرضها كل مؤسسة نقل جوي معينة باتفاق بين سلطات الطيران التابعة للطرفين المتعاقدين قبل افتتاح الخطوط المتفق عليها . وكل تعديل في الحمولة المعروضة يجب ان يحدد ايضاً باتفاق تلك السلطات وذلك بعد التشاور وتأييد ذلك التفاهم كتابه .

المادة السابعة

- ١ - تطبق القوانين والانظمة المعمول بها لدى احد الطرفين المتعاقدين التي تحكم دخول الطائرات العاملة في الملاحة الجوية الدولية الى اقليمه او مغادرتها او طيرانها فوق ذلك الاقليم على المؤسسة المعنية من الطرف المتعاقد الاخر .
- ٢ - تطبق القوانين والانظمة المعمول بها لدى احد الطرفين المتعاقدين التي تحكم دخول الركاب والطاقم والبضائع والبريد الى اقليمه والاقامة فيه والعبور والخروج منه كالانظمة المتعلقة بالدخول والخروج والهجرة والمهاجرة وكذلك الاجراءات الجمركية والصحية على الركاب والطاقم والبضائع والبريد ، المنقولين بواسطة طائرات المؤسسة المعنية من الطرف المتعاقد الاخر اثناء وجودهم في ذلك الاقليم .
- ٣ - يكون لمؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل احد الطرفين المتعاقدين الحق في اقامة تمثيل لها يشمل الموظفين التجاريين وموظفي العمليات والفنيين وفتح المكاتب اللازمة لذلك في اقليم الطرف المتعاقد الاخر اللازمة لذلك في اقليم الطرف المتعاقد الاخر مع مراعاة القوانين والانظمة المطبقة .

المادة الثامنة

- ١ - على كل من الطرفين المتعاقدين ان يلزم مؤسسة المعنية بأن تمد سلطات الطيران لدى الطرف المتعاقد الاخر مقدماً وفي ابدر وقت ممكن بنسخ من جداول المواعيد وتعريفه الاجور وما يطرأ على كل منها من تعديلات واية بيانات متعلقة بذلك خاصة بتشغيل الخطوط المتفق عليها بما في ذلك معلومات عن الحمولة المعروضة على الطرق المعنية والتي تتطلبها سلطات الطيران بغرض التأكد من مراعاة تطبيق احكام هذا الاتفاق
- ٢ - على كل من الطرفين المتعاقدين ان يلزم مؤسسته المعنية بأن تمد سلطات الطيران لدى الطرف المتعاقد الاخر باحصائيات عن حركة النقل على الخطوط المتفق عليها مبينة فيها اصل هذا النقل ومقصده كلما كان ذلك ممكناً .

المادة التاسعة

- ١ - تعفى الطائرات التابعة لمؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل اي من الطرفين المتعاقدين والتي تقوم بنسير الخطوط المتفق عليها وكذلك المعدات العادية ومواد الوقود وزيت التشحيم وخزيرن الطائرة (بما في ذلك المواد الغذائية والمشروبات والدخان) الموجودة على متن الطائرات من كافة الرسوم الجمركية ورسوم التفتيش وغيرها من الضرائب والضرائب المماثلة عند وصولها الى اقليم الطرف المتعاقد الاخر بشرط بقاء هذه المعدات والمؤن على متن الطائرات حتى يعاد تصديرها .
- ٢ - تعفى كذلك من الفرائض والضرائب سائفة الذكر وذلك فيما عدا الرسوم المحصلة مقابل الخدمات المقدمة :
 - أ - خزيرن الطائرة التي تزود بها في اقليم اي من الطرفين المتعاقدين في الحدود التي تقرها السلطات التابعة لهذا الطرف المتعاقد والتي تخصص للاستعمال على متن الطائرات التي تعمل على خط جوي دولي للطرف المتعاقد الاخر .
 - ب - قطع الغيار التي تستورد الى اقليم اي من الطرفين المتعاقدين لصيانة واصلاح الطائرات التي تستخدمها مؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر على الخطوط الدولية .
 - ج - الوقود وزيت التشحيم المخصصة لتزيرن الطائرات التي تستخدمها مؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر على الخطوط الدولية حتى ولو كان من المقرر استخدامها على ذلك الجزء من الرحلة الذي يتم فوق اقليم الطرف المتعاقد الذي تزودت فيه الطائرات بالوقود والزيت . ويجوز وضع المواد المشار اليها في الفقرات (أ) ، (ب) ، (ج) تحت الاشراف او الرقابة الجمركية .

٣- لا يجوز انزال المعدات العادية المحملة وكذلك المراكب والموت المرفوعة على متن الطائرات التابعة لأي من الطرفين المتعاقدين بأقليم الطرف المتعاقد الا بعد موافقة سلطات الجمارك بهذا الاقليم .
وفي هذه الحالة يجوز وضعها تحت اشراف تلك السلطات حين اعادة تصديرها او التصرف فيها وفقاً للنظم الجمركية .

المادة العاشرة

١- تحدد الاجور التي تحصل نظير نقل الركاب والبضائع على أي من الخطوط المتفق عليها في مستوى معقول ، مع مراعاة جميع العوامل المتعلقة بذلك والتي من بينها تكاليف التشغيل الاقتصادي والربح المعقول ومميزات الخدمة الجوية المقدمة (بما في ذلك مستوى السرعة والراحة) وكذلك الاجور المعمول بها لدى الناقلين على الخطوط الجوية المنتظمة العاملين على نفس الطريق او على جزء منه .
٢- تحدد الاجور التي يجب ان تقاضاها أي من مؤسستي النقل الجوي المعيتين عن الحركة المنقولة على أي من الطرق المحددة بين اقليمي الطرفين المتعاقدين او بين اقليم دولة ثالثة واقليم احد الطرفين المتعاقدين اما :-
أ - وفقاً لأي قرارات حول الاجور المعمول بها ، قد يتخذها اتحاد النقل الجوي الدولي ، اذا كانت مؤسسة النقل الجوي المعنية صاحبة الشأن اعضاء فيه او :-
ب- بالاتفاق بين المؤسسات المعنية من قبل الطرفين المتعاقدين بعد موافقة سلطات الطيران المدني في كلا البلدين .

٣- يجب ان تعرض الاجور التي تحدد على هذا النحو على سلطات الطيران المدني لدى الطرفين المتعاقدين للموافقة عليها - وتعتبر سارية المفعول منذ قيام تلك السلطات بالاعطار عن موافقتها عليها او في حالة عدم وجود مثل هذا الاعطار بعد مضي خمسة واربعين يوماً اعتباراً من يوم عرضها على السلطات المذكورة وذلك ما لم تحظر سلطات الطيران المدني أي من الطرفين المتعاقدين بعدم موافقتها عليها .
٤- في حالة عدم تحديد الاجور وفقاً للفقرة الثانية من هذه المادة او في حالة عدم موافقة سلطات الطيران المدني على احد الطرفين المتعاقدين على الاجور التي حددت على هذا النحو ، فعلى الطرفين المتعاقدين محاولة الاتفاق على تعديدها وعليهما اتخاذ كل ما يلزم لتنفيذ ما اتفقا عليه ، وعند عدم الاتفاق يعالج الخلاف طبقاً للمادة الثانية عشرة .
وتطبق الاجور السابق تحديدها الى ان يحين وقت فض الخلاف عن طريق الاتفاق او يصدر قرار بذلك طبقاً للمادة ١٢ ، وعند عدم وجود اجور محددة تقوم الشركات المعنية بتقاضي اسعار معقولة .

المادة الحادية عشرة

يمنع كل من الطرفين المتعاقدين مؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر الحق في ان تحول الى مركزها الرئيسي بالسعر الرسمي للتحويل والمحدد طبقاً للنظم السارية عند طلب اجرائه ، ما تحققه هذه المؤسسة في اقليمه من فائض ايراد عمليات نقل الركاب والبريد والبضائع على المصروفات .

المادة الثانية عشرة

١- اذا نشأ أي خلاف بين الطرفين المتعاقدين على تفسير او تطبيق هذا الاتفاق فعليهما اولاً محاولة فض الخلاف بطريقة المفاوضات بينهما .

٢- فاذا لم يصل الطرفان المتعاقدان الى تسوية الخلاف عن طريق المفاوضات جاز لهما الاتفاق على احوالة الخلاف الى مجلس الطيران المدني للدول العربية للفصل فيه .
٣- يتعهد الطرفان المتعاقدان بتنفيذ القرار الصادر وفقاً للفقرة (٢) من هذه المادة .
المادة الثالثة عشرة

١- تحثيماً للتعاون الوثيق بين الطرفين المتعاقدين تقوم سلطات الطيران لديهما بالتشاور فيما بينهما من وقت لآخر بقصد ضمان اتباع وتنفيذ الاحكام المنصوص عليها في هذا الاتفاق والملحق المرفق به .
٢- يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين ان يطلب الدخول في مشاورات على ان تبدأ في خلال مدة (٦٠) يوماً من تاريخ تسلم الطلب وذلك ما لم يتفق الطرفان المتعاقدان على مد هذه المهلة .
المادة الرابعة عشرة

١- اذا رغب احد الطرفين المتعاقدين في تعديل أي حكم من احكام هذا الاتفاق فله ان يطلب الدخول في مشاورات بين سلطات الطيران لدى الطرفين المتعاقدين ، وفي هذه الحالة يجب ان تبدأ المشاورات خلال ستين يوماً من تاريخ الطلب ويسري مفعول تلك التعديلات اذا تم الاتفاق عليها بمجرد تبادل الطرفين المتعاقدين لوثائق التصديق .
٢- اذا رغب احد الطرفين المتعاقدين في تعديل احكام الملحق بهذا الاتفاق يجوز له ان يطلب الدخول في مشاورات بين سلطات الطيران لدى الطرفين المتعاقدين وفي هذه الحالة يجب ان تبدأ المشاورات في خلال ستين يوماً من تاريخ الطلب ، ويسري مفعول التعديلات التي يتفق عليها بعد تبادل المذكرات بين سلطات الطيران المتعاقدين .

المادة الخامسة عشرة

لاي من الطرفين المتعاقدين في أي وقت ان يحظر الطرف المتعاقد الاخر في رغبته في انهاء هذا الاتفاق على ان يبلغ هذا الاعطار في نفس الرقت المنظمة الدولية للطيران المدني .
وفي مثل هذه الحالة ينتهي العمل بهذا الاتفاق بعد انقضاء اثني عشر شهراً على تاريخ استلام الاعطار المشار اليه من قبل الطرف المتعاقد الاخر الا اذا سحب هذا الاعطار باتفاق بين الطرفين المتعاقدين قبل انقضاء هذه المهلة .
واذا لم يقر الطرف الاخر باستلامه الاعطار فيعتبر انه قد تسلمه بعد مضي اربعة عشر (١٤) يوماً على استلام المنظمة الدولية للطيران المدني للاعطار .

المادة السادسة عشرة

يسجل هذا الاتفاق وملحقه واية تعديلات عليهما لدى المنظمة الدولية للطيران المدني المشكلة بموجب معاهدة الطيران المدني الدولية .

المادة السابعة عشرة

يصبح هذا الاتفاق نافذ المفعول عندما يتم تبادل مذكرات دبلوماسية بين الطرفين المتعاقدين بما يؤكد التصديق عليه وفقاً للمتطلبات القانونية لديهما .
اثباتاً لذلك وقع المندوبان المفوضان للطرفين المتعاقدين بما لهما من سلطة مخولة من بلديهما على الاتفاق وختماه بخطيهما .
حرر في عمان اليوم ٢٩ ذو القعدة من عام الف وثلاثمائة وثمانية وتسعون الموافق ٣١ تشرين اول يوم الثلاثاء من عام الف وتسعمائة وثمانية وسبعين وذلك باللغة العربية .
عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية - الاشتراكية
عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

الملحق

أ - الطرق التي يحق تسيرها في كلا الاتجاهين بواسطة المؤسسة المعنية من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية :-

نقط الرحيل	نقط متوسطة	نقط في اقليم الطرف	نقط فيما وراء
نقط في المملكة	نقط متوسطة محدد	نقط واحد	نقوس
الأردنية الهاشمية	فيما بعد	نقطة واحد	الجزائر الدار البيضاء

ب - الطرق التي يحق تسيرها في كلا الاتجاهين بواسطة المؤسسة المعنية من قبل الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية :-

نقط الرحيل	نقط متوسطة	نقط في اقليم الطرف	نقط فيما وراء
نقط في الجماهيرية	نقط متوسطة محدد	نقط واحد	ثلاث نقاط فيما وراء محدد
العربية الليبية الشعبية الاشتراكية	فيما بعد	نقط واحد	فيما بعد

ج - يحق للمؤسسة المعنية من قبل أي طرف متعاقد ممارسة حقوق نقل كاملة وبدون تحديد على النقاط الواردة في هذا الملحق :

مذكرة تفاهم

جرت في عمان في الفترة الواقعة ما بين ٢٦-٢٩ ذو القعدة ١٣٩٨ هجرية الموافق ٢٨-٣١ تشرين اول ١٩٧٨ ميلادية مفاوضات ثنائية بين وفد سلطات الطيران المدني في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ووفد سلطات الطيران المدني في المملكة الأردنية الهاشمية وذلك من أجل التوصل الى عقد اتفاق لتنظيم الخطوط الجوية المنتظمة فيما بين اقليميهما وما ورائهما .

وانطلاقاً من روح التعاون الوثيق والتنسيق والتفاهم المشترك بين سلطات الطيران المدني في كلا البلدين ورغبة منهما في زيادة سبل التعاون القائم بينهما والاتفاق الكامل للوصول بصناعة الطيران المدني والنقل الجوي في كلا البلدين الى أعلى المستويات ، فقد جرت المفاوضات في جو من التفاهم الكامل حيث اتفقا على ما يلي :-

١ - تم التوقيع على اتفاق لتنظيم الخطوط الجوية المنتظمة فيما بين اقليم البلدين وما ورائهما بالصيغة النهائية حيث اتفق على تطبيق هذا الاتفاق من تاريخ التوقيع عليه وعلى أن يدخل الى حيز النفاذ النهائي بعد اشعار كل طرف متعاقد للطرف المتعاقد الآخر وبالطرق الدبلوماسية باستكمال الاجراءات الخاصة به لدخول الاتفاقيات الثنائية الى حيز النفاذ النهائي .

٢ - أقر الجانبان اهمية اعفاء المؤسستين المعنيتين من قبل الطرفين المتعاقدين من جميع انواع الضرائب والقروض والرسوم الناشئة عن ممارسة نشاطها في اقليم الطرف المتعاقد الآخر . وعليه فقد وافق الجانبان على أن يقوم كل طرف برفع موضوع تفادي الازدواج الضريبي الى سلطاته المعنية مع التوصية باتخاذ الترتيبات اللازمة لبرام اتفاق منفصل من شأنه تفادي الازدواج الضريبي بين بلديهما.

٣ - نظرا لكثافة حركة النقل الجوي بين البلدين والتي سجلتها إحصائيات ١٩٧٨ والتي بلغت من شهر كانون ثاني الى شهر ايلول ١٩٧٨ م (٧٧٨٧) راكبا من بنغازي الى عدان و (٨١٦٣) راكبا من عمان الى بنغازي ، أي بمعدل ٧٨٪ على خط بنغازي - عمان و ٧٨٪ على خط عمان - بنغازي ، أي بمعدل ٢٠٤ راكبا في الاسبوع في كل اتجاه .

ورغبة في دعم العلاقات الاخوية بين البلدين ، فقد تم الاتفاق على زيادة عدد رحلات مؤسسة عاليه عاليه / الخطوط الجوية الملكية الأردنية الى ثلاثة رحلات في الاسبوع اعتباراً من موسم صيف ١٩٧٩ م على انه وفي جميع الاحوال يعاد النظر في عدد الرحلات المسيرة بين البلدين زيادة او نقصا عند قيام شركة الخطوط العربية الليبية بتسيير رحلاتها المنتظمة الى الاردن .

عن سلطات الطيران المدني في
المملكة الأردنية الهاشمية

وفد الجماهيرية العربية

الليبية الشعبية الاشتراكية

رئيساً

١ - الاخ مرعي محمد ابو زعكوك
رئيس مصلحة الطيران المدني

عضواً

٢ - الاخ احمد عدنان القابسي
مدير عام النقل الجوي

عضواً

٣ - الاخ سالم احمد قواطين
رئيس قسم المعاهدات والشؤون القانونية
بأمانة الخارجية .

عضواً

٤ - الاخ محمد صلاح الدين التلي
مساعد رئيس مكتب العلاقات الاقتصادية
بأمانة الخارجية .

وفد المملكة الأردنية الهاشمية

الطيران المدني

رئيساً

١ - سيادة الشريف غازي راكان ناصر
مدير عام الطيران المدني

عضواً

٢ - السيد يوسف الزعبي
رئيس النقل الجوي

عضواً

مؤسسة عاليه / الخطوط الجوية الملكية الأردنية

١ - السيد اياد الخالدي

نائب المدير العام للمبيعات والتسويق .

عضواً

٢ - السيد نزار ارين

نائب المدير العام للتخطيط والبرمج .

عضواً

٣ - السيد احسان نغوى

مدير الشؤون الدولية .

هذا من اجل

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٥١٦٢ تاريخ ١٩٧٨/١٢/٦ المتضمن الموافقة على اتفاقية النقل على الطرق التي تم التوقيع عليها بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية بولندا الشعبية بشكلاها التالي :-

اتفاقية

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية بولندا الشعبية
بخصوص النقل الدولي للركاب والبضائع على الطرق

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية بولندا الشعبية والشار اليهما فيما يلي بـ «الطرفين المتعاقدين» رغبة منهما بالمساهمة في تيسر حركة نقل الركاب والبضائع على الطرق بين بلديهما وعبر اراضيهما بطريق الترانزيت. قد اتفقا على ما يلي :-

مادة (١)

تطبق احكام هذه الاتفاقية على عمليات نقل الركاب والبضائع من وإلى اراضي احد الطرفين المتعاقدين او عبر اراضيها بطريق الترانزيت بواسطة مركبات مسجلة في اراضي الطرف المتعاقد الاخر.

مادة (٢)

١ - ان تعبير «ناقل» يعني اي شخص ذو شخصية طبيعية كانت او قانونية في اي من المملكة الاردنية الهاشمية او جمهورية بولندا الشعبية والمصرح له بموجب القوانين والانظمة الوطنية السارية المعمول في اي منهما القيام بنقل الركاب والبضائع على الطرق.

٢ - ان تعبير «مركبة ركاب» يعني اي مركبة تسيير آلياً على الطرق وتكون :-

أ - مصنوعة او مجهزة للاستعمال وتستعمل على الطرق لنقل الركاب وتحوي اكثر من ثمانية مقاعد بالاضافة الى المقعد السائق ، و

ب - مسجلة ومرخصة لنقل الركاب في اراضي احد الطرفين المتعاقدين .

٣ - ان تعبير «مركبة بضائع» يعني اي مركبة تسيير آلياً على الطرق وتكون :-

أ - مصنوعة او مجهزة للاستعمال وتستعمل لنقل البضائع ، ب - مسجلة ومرخصة لنقل البضائع في اراضي احد الطرفين المتعاقدين واية مقطورة او نصف مقطورة يتوفر فيها الشرطين (أوب) من هذه الفقرة والتي تشغل من قبل ناقل من احد الطرفين المتعاقدين ، بشرط انه اذا كانت المقطورة او نصف المقطورة والمركبة التي تجرها اثنتاهما تستوفيان الشرط المذكورة في هذه الفقرة فتعتبر المجموعة مركبة واحدة

مادة (٣)

١ - ان خدمات الخطوط المنتظمة للركاب بين البلدين او عبر اراضيها بطريق الترانزيت تخضع الى نظام الترخيص .

٢ - تقوم السلطة المختصة لكل من الطرفين المتعاقدين بأصدار الترخيص اللازم للجزء المحدد من عملية النقل الذي يتم في اراضيها .

٣ - تحدد السلطانان المختصتان للطرفين المتعاقدين بصورة مشتركة طريقة وشروط اصدار الرخص .

مادة (٤)

١ - لا تكون عمليات نقل السراح العرضية خاضعة للترخيص وتعتبر عملية النقل عرضية عندما يتم نقل نفس الاشخاص في نفس المركبة في اي من الحالات التالية :-

أ - في رحلة دائرية تبدي وتنتهي في البلد المسجلة فيه المركبة .

ب - في رحلة تبدأ في البلد المسجلة فيها مركبة الركاب وتنتهي في اراضي الطرف المتعاقد الاخر ، شريطة ان تعبر المركبة الى بلد التسجيل فارغة ، باستثناء الحالات التي يسمح بها بغير ذلك .

ج - في عملية عبور - ترانزيت - ذات طبيعة عرضية .

٢ - يجب ان تبين اسماء وجنسيات الركاب في كشف يبرز عند الطلب من قبل السلطة المعنية لاي من طرفي التعاقد .

مادة (٥)

يجب للناقلين التابعين لاي من الطرفين المتعاقدين القيام بنقل البضائع بالاضافة الى تسيير رحلات بواسطة مركبات فارغة ومتجهة لتحميل البضائع او بعد قيامها بتفريغ حمولتها من البضائع وذلك في الحالات التالية :-

أ - بين اي نقطة في اراضي احد طرفي التعاقد واي نقطة في اراضي الطرف المتعاقد الاخر .

ب - عبر اراضي الطرف المتعاقد الاخر بطريق الترانزيت .

ج - بين اراضي هذا الطرف المتعاقد الاخر و اراضي بلد ثالث شريطة ان تمر المركبة خلال رحلتها بطريق الترانزيت عبر اراضي البلد المسجلة فيه المركبة .

مادة (٦)

ان عمليات نقل البضائع المبينة في المادة (٥) لا تكون خاضعة لنظام الترخيص باستثناء ما هو محدد في المادتين (٧ و ٨) ادناه .

مادة (٧)

١ - يحق لكل طرف متعاقد ان يشترط الحصول على تصريح خاص لعمليات النقل في اراضي والتي تتم بواسطة مركبات ذات اوزان او ابعاد مع الحمولة او بدونها تزيد عن تلك الاوزان او الابعاد المسموح بها في تلك الاراضي .

٢ - يحق لاي من الطرفين المتعاقدين ان يطلب ايضاً تصريح خاص لحمل البضائع الخطرة .

مادة (٨)

لا يوجد في هذه الاتفاقية ما يمكن ان يلزم بالسماح لاي ناقل من احد طرفي التعاقد بأن ينقل ركاب او بضاعة بين اي نقطتين في اراضي الطرف المتعاقد الاخر ، الا اذا تم اصدار تصريح خاص لمثل عملية النقل هذه من قبل السلطة المختصة لذلك الطرف المتعاقد الاخر .

مادة (٩)

ان التصاريح اللازمة حسب الاحكام المبينة في هذه الاتفاقية يجب ان تحمل على مركبات الناقلين التابعين لاي من الطرفين المتعاقدين التي تقوم بعمليات النقل في اراضي الطرف المتعاقد الاخر ، ويجب ابراز هذه التصاريح عند الطلب من قبل موظفي التفتيش المختصين .

مادة (١٠)

سيتم البت في المسائل الخاصة بالضرائب والرسوم المتعلقة بالمركبات وتلك الخاصة ايضاً بعمليات النقل في المذكورة المشار اليها في المادة (١٤) من هذه الاتفاقية :-

مادة (١١)

ان صلاحية رخص السواقة الصادرة عن الجهات المختصة لاحد طرفي التعاقد والتي تكون سارية المفعول في اراضيها يتم الاعتراف بها في اراضي الطرف المتعاقد الاخر .

مادة (١٢)

يتم اعفاء الرقود وزيوت التشحيم الموجودة في الخزانات الاحتياطية للمركبة من الضرائب والرسوم الجمركية

مادة (١٣)

يتوجب على الناقلين من احد طرفي التعاقد وطاقم المركبات التابعة لهم والذين يقومون بعمليات النقل في اراضي الطرف المتعاقد الاخر ان يتقيدوا بالانظمة والقوانين المحلية المطبقة في تلك الاراضي وخاصة تلك القوانين والانظمة الخاصة بالسير والنقل على الطرق .

مادة (١٤)

تتفق السلطات المختصة في الطرفين المتعاقدين على طريقة تطبيق هذه الاتفاقية وذلك في مذكرة يتم انجازها في نفس الوقت مع هذه الاتفاقية .

مادة (١٥)

تقوم السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين بتشكيل لجنة مشتركة بقصد تأمين تنفيذ هذه الاتفاقية. تجتمع اللجنة المشتركة ، اذا كان ذلك ضروريا بناء على طلب من السلطات المختصة في اي من الطرفين المتعاقدين وذلك بالتناوب في اراضي كل من الطرفين المتعاقدين .

مادة (١٦)

يتم التصديق على هذه الاتفاقية حسب التشريعات المحلية لكل من طرفي التعاقد وتصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول في اليوم الذي يتم فيه تبادل المذكرات التي تنص على هذا التصديق .

مادة (١٧)

تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول مدة عام واحد وتمدد صلاحيتها بعد ذلك تلقائياً من سنة لآخرى الا اذا ابلغ احد الطرفين المتعاقدين الطرف الاخر بانتهاء العمل بها وذلك قبل مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر من انتهاء اية سنة شمسية .

حررت في وارسو بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣٠ ، وذلك بنسختين أصليتين كل منهما باللغات العربية والبولندية والانجليزية وتعتبر جميع النصوص الثلاثة أصلية ومعتمدة بالتساوي وفي حالة حصول تفسيرات مختلفة فيعتمد النص باللغة الانجليزية .

عن حكومة جمهورية بولندا
الشعبية

عن حكومة المملكة الاردنية
الهاشمية

مذكرة

حول الاتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية بولندا الشعبية بخصوص النقل الدولي على الطرق المرقعة بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣٠ .

بقصد جعل الاتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية بولندا الشعبية بخصوص النقل الدولي على الطرق نافذة المفعول فقد تم الاتفاق على ما يلي : -

١ - الضرائب والرسوم

ان الرسوم والضرائب الخاصة بعمليات النقل الدولي على الطرق التي يقوم بها الناقلون التابعون لاحد طرفي التعاقد في اراضي الطرف المتعاقد الاخر تكون حسب احكام التشريعات الداخلية للملك الطرف المتعاقد الاخر

٢ - خدمات الركاب

أ - ان طلبات الحصول على التصاريح لتسيير خطوط منتظمة ترسل من قبل الناقل المعني الى السلطة المختصة في بلده . واذا لم يلاق الطلب اي اعتراض فتقرم السلطة المختصة بأرسال هذا الطلب الى السلطة المختصة في الطرف المتعاقد الاخر للمراقبة عليه وذلك خلال مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر قبل الوقت المحدد للمباشرة بتسيير الخط .

ب - يجب ان يحتوي طلب اصدار الرخصة على المعلومات الخاصة بخدمة خطوط الركاب مثل الجداول الزمني المقترح ، الاجور ، الطريق المنوي سلوكها ، مدة الخدمة والتاريخ الذي سيتم فيه مباشرة العمل في الخط . ويحق للسلطة المختصة ان تطلب تزويدها بأية تفاصيل اخرى حسب ما تراه مناسباً .

٣ - ان الشرط المذكور في المادة (٥) (ج) من الاتفاقية اي شريطة ان تمر المركبة خلال رحلتها بطريق الترانزيت عبر اراضي البلد المسجلة فيه المركبة . يمكن التفاوض عنه في حالة الحصول على اذن خاص بذلك من السلطة المختصة في الطرف المتعاقد الاخر .

٤ - التصاريح الخاصة لتحميل البضائع

ان التصاريح الخاصة المشار اليها في المادتين (٨ و ٧) يتم اصدارها بالنسبة للاردن بواسطة : -

وزارة النقل

عمان - الاردن

ص . ب (١٩٢٩)

تلفون - ٤١٤٦١ - ٤١٤٦٢ - ٤١٤٨٥

تلكس (١٥٤١) موت جو .

وبالنسبة لجمهورية بولندا الشعبية : -

Zrzeszenie Międzynarodowych Przewoźników
Drogowych W Polsce Zmpd
02-021 Warszawa
ul. Grojecka 17
Phone 22 76 03
Tlx: 814 894 opka pl.

السلطات المختصة

لغايات هذه الاتفاقية وهذه المذكرة فان السلطات المختصة هي : -

في المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة النقل

عمان - الاردن

ص - ب (١٩٢٩)

تلفون - ٤١٤٦١ - ٤١٤٦٢ - ٤١٤٨٥

تلكس (١٥٤١) موت جو

هكذا اذنت بالمثل